# بناء الدولة بين التأصيل النظري والبعد الواقعي في إفريقيا

# Builder of the state between the theoretical foundation and the realistic distance in African

**طالبة دكتوراه : الأقريد محبوبة**

**جامعة قاصدي مرباح ورقلة**

**البريد الالكتروني (Email ) : mahboubalougrid@gmail.com**

**ملخص:** عرف موضوع الدولة إهتماما كبيرا من قبل المنظرين والباحثين منذ نشأتها، إلا أنه يبدو أن الموضوع المهيمن في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر معكوس على نحو متماثل تقريبا مع ماكانت الحال عليه في تسعينيات القرن الماضي من حيث بناء الدولة أي الحاجة الملحة إلى بناء دول مستقلة قابلة للحياة، كما أن لكل حالة بناء للدولة مسارا مختلفا بالإعتماد على حقائق المجتمعات.

إفريقيا هي الأخرى شهدت قبل و بعد الحرب الباردة تغييرات سياسية و اقتصادية مهمة، و رغم أن مناطق أخرى في العالم، وبخاصة العالم الثالث، قد تأثرت بالحرب الباردة وإنتهائها ،إلا أن التأثيرات التي مست إفريقيا كانت الأكثر عمقا و الأوسع انتشارا فقد انهارت الدولة في عدد من أجزائها أو كادت مما دفع المنظرين وكذا دول الكبرى إلى الدعوة لضرورة إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجود منها على أسس دستورية وقانونية مستقرة تتميز بالفاعلية والرشادة الحكيمة في أداء عملها ،وتأسيس لبناء ثقة سياسية بين الحاكم والمحكومين ونظام حكم شرعي وتداول سلمي على السلطة نتيجة انتخابات شفافة ونزيهة.

تهدف هذه الورقة التعريف بمفهوم بناء الدولة "State-Building " ومسح جملة الخصائص التي تتميز بها، وكذا متطلبات بناء الدولة "السياسية والدستورية والقانونية و الإقتصادية و الإدارية"، وتحديد تحدياتها" أزمة الهوية و أزمة الإندماج و عدم إستكمال

عملية البناء المؤسسي للدولة و تأزم في علاقة الدولة بالمجتمع وأزمة الشرعية ومشكلة التخلف "، وتسليط الضوء على الإتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة وذلك للخروج بجملة من النتائج .

**الكلمات المفتاحية** : بناء الدولة ،الدولة ،تأصيل النظري، إفريقيا.

**Abstract:**African witnessed before and distance of postwar cold political changes and economic important economistand in characteristic of the scientist third, the cold war perceived in Her termination, except that the impacts which African touched was the more depth and wide wide spread of losing collapsed the state in number of her parts or be about to of which pushing of the theoreticians and as that vines big to the invitation for necessity of establishing governmental organizations new **.**

**Key words**: Builder of the state, the state, foundation theoretical, African

**Résumé :** Africain été témoin avant et froid d'après-guerre de distance des changements l'aa chargent, et bien qu'outrage de derniers secteurs dans le scientifique, la guerre froide perçue dedans Son arrêt, sauf que les impacts que l'Africain a touchés était plus de profondeur et au loin au loin diffusion de perdre s'est effondré l'état en nombre de elle des pièces ou soit environ dont la poussée des théoriciens et le renfort actuel de elle sur les bases constitutionnelles et du juriste stable soit distinguée dans le waalrshaadt d'efficacité dans l'exécution l'a faite**.**

**Mots-Clés**: Constructeur de l'état, l'état, base théorique, africain

**مقدمة:**

شهدت القارة الإفريقية قبل و بعد الحرب الباردة تغييرات سياسية و اقتصادية مهمة، ورغم أن مناطق أخرى في العالم، وبخاصة العالم الثالث، قد تأثرت بالحرب الباردة وإنتهائها، إلا أن التأثيرات التي مست إفريقيا كانت الأكثر عمقا و الأوسع انتشارا .

فقد انهارت الدولة في عدد من أجزائها أو كادت مثل ليبيريا ، و سيراليون ، و ظهرت دول جديدة مثل اريتريا أو شبه دول مثل الصومال، مما دفع المنظرين وكذا دول الكبرى إلى الدعوة لضرورة إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجود منها على أسس دستورية وقانونية مستقرة تتميز بالفاعلية والرشادة الحكيمة في أداء عملها ،وتأسيس لبناء ثقة سياسية بين الحاكم والمحكومين ونظام حكم شرعي وتداول سلمي على السلطة نتيجة انتخابات شفافة ونزيهة ،مع العمل على إيجاد أبنية إقتصادية فاعلة تحكمها ضوابط ،ووجود أبنية إجتماعية مستقرة يحكمها التفاعل ،والتراضي والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع وفتح فرص للجميع بناء على الجدارة والكفاءة وتوفر نظام للرعاية الإجتماعية يلبي الإحتياجات الأساسية للمواطنين في الصحة والعمل والسكن والتربية، وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية فاعلة ومحترفة ومواكبة للتطورات العلمية والثورات التكنولوجية ،ومستجيبة للإحتياجات الأمنية والعسكرية لإقليم كل بلد، والدفاع عن ساكنيه وثرواته وفضاءاته ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتغيرات المتسارعة والمفاجئة بإستراتيجيات مستقبلية ومخططات إستشرافية

والسؤال الذي يجب طرحه ماالمقصود بعملية بناء الدولة؟ وماهي الإتجاهات النظرية المفسرة لبنائها في إفريقيا على مر التاريخ ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية إنطلقنا من فرضية مفادها: إرتبط بناء الدولة في إفريقيا بعدة مراحل والتغيرات أهمها مافرضه النموذج الغربي.

وإعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، وذلك لوصف مميزات الدولة وخصائصها والوضع الذي طالها قبل وبعد الحرب الباردة، كما إعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأننا بصدد دراسة النموذج الإفريقي في بناء الدولة .

## المحور الأول : مفهوم بناء الدولة State-Building

تعددت وجهات النظر والزوايا في تناول مفهوم بناء الدولة فهناك من عرفها على أنها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفاعلية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا (**الكافي، 2004، صفحة 95**)

يعرف **فوكوياما** بناء الدولة على أنه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة، قادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في آن واحد .

وعرفها كذلك في كتابه **بناء الدولة** هي مدى الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة بدءا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وإنتهاء بوضع السياسات الصناعية والإجتماعية وإعادة توزيع الثروة، ومن الجهة المقابلة قوة الدولة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ (**الإمام، 2007، صفحة 11**)

يرى علي مدوني أن بناء الدولة يعني إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجود منها على أسس دستورية وقانونية مستقرة تتميز بالفاعلية والرشادة الحكيمة في أداء عملها ،وتؤسس لبناء ثقة سياسية بين الحاكم والمحكومين ونظام حكم شرعي وتداول سلمي على السلطة نتيجة انتخابات شفافة ونزيهة ،مع العمل على إيجاد أبنية إقتصادية فاعلة تحكمها ضوابط ،ووجود أبنية إجتماعية مستقرة يحكمها التفاعل ،والتراضي والتعايش بين

مختلف مكونات المجتمع وفتح فرص للجميع بناءا على الجدارة والكفاءة ،وتوفر نظام للرعاية الإجتماعية يلبي الإحتياجات الأساسية للمواطنين في الصحة والعمل والسكن والتربية، وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية فاعلة ومحترفة ومواكبة للتطورات العلمية والثورات التكنولوجية ،ومستجيبة للإحتياجات الأمنية والعسكرية لإقليم كل بلد والدفاع عن ساكنيه وثرواته وفضاءاته ، ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية والتغيرات المتسارعة والمفاجئة بإستراتيجيات مستقبلية ومخططات إستشرافية (**مدوني، 2015/2014.، صفحة ت**).

فعملية بناء الدولة تستهدف بناء مؤسسات وأجهزة على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء وإلتزام ومشاركة وتوزيع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وصولا لتحقيق الإستقرار السياسي، وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون قيام الدولة بإيجاد الوعي القومي والشعور العام بالإنتماء إليها مابين أعضاء المجتمع، فتكوين هذا الوعي يعد غاية جوهرية بحد ذاتها يتوجب بلوغها حتى يساعد ذلك الدولة في تحقيق أهدافها الأخرى.

إلا أنه يبدو أن الموضوع المهيمن في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر معكوس على نحو متماثل تقريبا مع ماكانت الحال عليه في تسعينيات القرن الماضي ،من حيث بناء الدولة (أي الحاجة الملحة إلى بناء دول مستقلة قابلة للحياة ) ،وكما يجادل " **كانليف** "تبدو السياسة الدولية وكأنها تسير في إتجاه معاكس أي عودة الدولة ،وتبحث **كيت جنكينز** في تصور المفاهيمي تحت موضوع بناء الأمة على الرغم من أن بناء الدولة وبناء الأمة يختلفان من حيث السياق المفاهيمي غير أن الأدبيات الأمريكية تستخدم كلا المصطلحين في السياق ذاته، مما دفع **فوكوياما** لتقديم نقد على ذلك على أن الأمة لايمكن بنائها بل تتطور تدريجيا من عملية تطور تاريخها غير مخطط لها، ويرى أن بناء الدولة عبارة عن بناء مؤسسات سياسية أو تعزيز التنمية الإقتصادية، ويمكن تأطير بناء الدولة من خلال جهود إصلاح المؤسسات الحكومية أو تمتينها وخلق هياكل لمأسسة الدولة، وبصرف النظر

عن تبرير جهود بناء الدولة في حال البدء في الأمر ، فمن الأهمية بما كان تحديد أجندة بناء الدولة في جدول زمني واضح ،كما أن لكل حالة بناء للدولة مسارا مختلفا بالإعتماد على حقائق المجتمعات وتجسيد ماورد في تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن بناء الدولة يتضمن 5 أبعاد هي علاقات الدولة /مجتمع ، شرعية الدولة ، التوقعات الإجتماعية والقدرة على القيام بوظائف الدولة ، الأمن (**أصلان، 2014، الصفحات 16–19**).

و يعود بناء الدولة إلى المجتمع نفسه وإنصهار نخبه وتجاذب مؤسساته ،وهو مايخطط للسياسات المتبعة ،بوصفها وسيلة ضمن آلية الدولة تجاه المجتمع المحلي والمجتمع الدولي ،علما أن بناء الدولة يرتكز كذلك على ماتحمله هذه المنفعة من أصول وتقاليد راسخة ومتغلغلة في المجتمع الذي تقوم عليه ،وبناء الدولة يعد أمرا صعبا ،لا من حيث التكوين السياسي والأيديولوجي والبيروقراطي والمؤسسي عند الحاكمة ،بل بجعله حقيقة واقعة يجتمع حولها المسؤول والمسؤول عنه ،بمعنى إسهام جميع أصحاب القوى وذوي المؤهلات والقدرات في إتجاه واحد يرمي إلى بناء الدولة ،ومهما قيل عن الدولة القومية فهي مرحلة من مراحل بناء الدولة ،وإذا كان المجتمع الدولي يتغير ويتأثر هو الآخر بهذه الدولة،فإن البيئة الدولية تسهم بدورها في بناء الدولة على خلفية أن العالم لم ولن يترك الدول جانبا مخافة أن تسيطر عليها قوى وهيئات من غير الدول ،ولأن الدولة إزاء مايخص علاقة الحكام بالمحكومين ،هي التي تحتكر إدارة العنف السياسي وإستعماله بمايسمح للمجتمع بتخطي سلبياته نحو البناء والتطور ،فالدول تقاس بأحجام البناء التي تؤسس عليها من أجل صوغ رؤى وبرامج لهويتها ،وماتقوم عليه من أدوار ومانجتازه من أشواط في مجال السياسة العامة والسياسة الخارجية ،فهي إذا منطلق السياستين الداخلية تجاه مجتمعها والخارجية تجاه المجتمع الدولي ،إن بناء الدولة يتم ضمن هوية الدولة وتقاليدها وأعرافها لافي التعامل مع مشكلات المجتمع فحسب ،كما تتأثر الدولة في بنائها بالمجتمع الذي تتولد منه من أجل خدمته ،خوفا من التآكل والفوضى والحروب الأهلية فهي تعبر عن مستوى من رقي النخبة ونضج المؤسسات وتحضر سلوك المواطن ،لذلك تعد معركة بناء الدولة شاقة وطويلة إذ هي قليلة الدول التي نجحت

في إرساء معالم النجاح داخليا وخارجيا في آن واحد (**حاج، 2014، الصفحات 18–23**).

تستخدم الكثير من الكتابات وبخاصة الأمريكية مفهوم بناء الأمة كمرادف لمفهوم بناء الدولة كما ذكرنا سالفا ولكن في الحقيقة هناك تمايز مهم لايؤسس لهذا الخلط أو الترادف بين المفهومين ،إذ يتجاوز مفهوم بناء الأمة الأبعاد المؤسسية والسياسية والإقتصادية لعملية إعادة بناء الدولة ليشمل أبعادا إضافية على رأسها بناء أو تثبيت الهوية الوطنية لمجتمع ما بغرض شرعنة السلطة العامة ،وتزداد أهمية هذا البعد في حالة المجتمعات المنقسمة عرقيا أو دينيا وفي الحالات لباس تجري فيها إعادة بناء الدولة عقب الحروب الأهلية ،وبهذا المعنى ثمة علاقة قوية بين إعادة بناء الدولة وإعادة بناء الأمة ،فرغم عدم تلازم الإتنتين بالضرورة ،إلا أن قصر المشروع الخارجي على إعادة بناء الدولة في حالة المجتمع المنقسم عرقيا أو دينيا ،الذي يعاني أزمة هوية بعد الحرب ،أو تلك التي يرتبط فيا المشروع الخارجي ببدء أزمة هوية ،فإن ذلك المشروع غالبا ما يفشل مالم يقترن بسياسات موازية لإعادة بناء الأمة (**فرحات، 2015، الصفحات 24–25**).

إن الفكر السياسي الحديث في بناء الدولة يدرس شرعية الدول الجديدة من خلال دعم الأمن والخدمات العامة الأساسية للشعوب، ويرتكز في ذلك على نظرية العقد الإجتماعي التي تنص على أن شرعية الدول تأتي من تأمينها وبفاعلية الحاجيات الأساسية للسكان (**Lake, 2010, p. 257**).

تتميز عملية بناء الدولة بجملة من **الخصائص** وهي :

- أنها عملية لأن عملية بناء الدولة ليست مرحلة واحدة فقط بل هي مجموعة من المراحل المستمرة والمتناسقة التي تشير إلى مجموعة من التطورات والتغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة .
- عملية بناء الدولة مفهوم دينامي فهي تقتضي الإستمرارية وحركية دائمة.

- عملية بناء الدولة مفهوم نسبي كونها تكتسي مضامين متباينة بإختلاف البيئات الثقافية والحضارية.
- هو مفهوم محايد من خلال دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه
- هو مفهوم عالمي (**مربعي، 2015/2014، صفحة 47**)

**المحور الثاني: متطلبات وتحديات بناء الدولة**

1- **متطلبات بناء الدولة:** يتطلب بناء الدولة توفر إمكانية الإستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدا عن الإنقطاع والتراجع، يلعب الإرث التاريخي والإجتماعي فيها دورا حيويا في هذا البناء والذي يتطلب توفر جملة من المتطلبات سياسية و إجتماعية وإقتصادية وثقافية ومؤسساتية نجملها فيمايلي:

1-1 **متطلبات سياسية** : يعتبر جوهر البناء السياسي تأسيس عقد إجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني ،محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم ،يستند إلى المبادئ وأسس إحترام حقوق الإنسان ،وإقرار التعددية السياسية والفكرية ،وتمكين مختلف القوى والتكوينات الإجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ،مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها في صورة عادلة ومتوازنة ،ومن مقومات العقد الإجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات ،وإحترام إستقلال القضاء ،توفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية ،كل هذا يقود إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقا للإرادة الشعبية .

2-1 **متطلبات دستورية وقانونية** : وهو وثيق الصلة بالمتطلبات السياسية ،فالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية ،والإنطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات من حيث صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية ،والعمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه

على الجميع دون تمييز أو إستثناء ،فقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس ،وهذا مايتحقق بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين وتمارس عملها بإستقلال ونزاهة ،ويسود في المجتمع إعمال القوانين والإحتكام إليها .

3-1 **متطلبات إقتصادية** : يشكل الإقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتأمين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنمائي للإقتصاد الوطني ،ومن الثوابت أن دولة القانون والديمقراطية تؤمن كليا بالتطور الإقتصادي والعلمي ،فالدولة لاتتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم ،يضاف إلى ذلك ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في إقتصاد الدولة وتنفيذ برامجها الإقتصادية .

4-1 **متطلبات إدارية** : يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة بإعتباره يتولى مهمة تنفيذ سياساتها وقراراتها ،لذلك يتعين أن تكون هناك رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الإعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الإتصالات والمعلومات ،فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها أقل تضخما وأكثر فعالية ،لتأتي مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في الأجهزة للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والإنجاز . **(ميهوبي، 2014، الصفحات 45–48)**

ومن المؤسسات الواجب إصلاحها وإعادة بنائها في هذا الصدد الجهاز البيروقراطي بإعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة للدولة مضمونا واقعيا حيث أشار "**ماكس فيبر**" إلى أن البيروقراطية هي ظاهرة إجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة، لأنه لايمكن بناء الدولة بدون وجود الحد الأدنى من القدرة الإدارية . **(مربعي، نفس المرجع السابق الذكر ، 2015/2014، صفحة 48)**

وبالتالي فإن بناء الدولة يمر بعدة مراحل أهمها مرحلة تحقيق الإستقرار وذلك من خلال توفير النظام والغذاء والسكن وإستئناف الخدمات الأساسية، وبدء عملية السياسة الإنتقالية وتوفير مناصب شغل ،وغالبا ماتلعب المجموعة الدولية دورا رئيسيا في هذه المرحلة

،وأيضا توجد مرحلة ثانية وهي تحديد أسباب فشل الدولة وإنهيارها وتشمل كل من الفساد وإنهيار النظم الإقتصادية والإستغلال السياسي وإستغلال الموارد العامة لأغراض خاصة، وعدم فعالية جهاز الرقابة وغلق المؤسسات العمومية وتحدي النخب السياسية للإنفتاح السياسي ،وصولا للمرحلة الثالثة وهي في غاية الأهمية تتمثل في سن القوانين وبناء مؤسسات ديمقراطية ، تتضمن تنظيم الأسواق وتفعيل نظام الضرائب والبنوك وتكريس العمل بالدساتير، وتفعيل الهياكل السياسية وتشكيل الأحزاب السياسية وخارج هذه المراحل يصعب تحديد أي سياسة ناجحة (**D.Frasner, pp. 158–159**).

وإنطلاقا مما سبق يمكن إجمال عدة عوامل إذا توفرت نستطيع الحديث عن بناء دولة ديمقراطية حديثة تتمتع بتعزيز بناء مؤسساتي وديمقراطي وأهمها :

- إحترام مبدأ سيادة القانون والمساواة.
- وجود دستور ديمقراطي .
- الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم .
- إحترام حرية التعبير وحقوق الأفراد .
- إشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية .
- إقرار التعددية السياسية على أسس ديمقراطية .
- العدالة في توزيع الموارد وتأمين حاجيات المواطنين .

2– **تحديات بناء الدولة** : غير أنه وفي صدد بناء الدولة توجد العديد من الأزمات التي ترافق العملية يطلق عليها أزمات بناء الدولة التي تقف في وجه تحقيق العملية ويمكن حصرها فيما يلي :

**2**–1 **أزمة الإندماج** : تتمثل في ضعف فاعلية الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في إستيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها ،بحيث أن سوء توزيع الموارد والثروات سيقود المركز ونظامه السياسي نحو فقدان الشرعية ،ومن ثمة بروز وضعية التنافس والتنازع مابين المركز والأطراف للإستيلاء على الدولة ،وهو مايفضي إلى إستنزاف المزيد من

موارد الدولة من أجل تغليب هوية ما على الهويات الأخرى ،ومثل هذا الوضع سيؤدي إلى جمود مؤسسات الدولة في تكوين الدولة وبناء الأمة، بحيث تندفع الكثير من الأقليات إلى تغليب مصالحها وهوياتها الفرعية على مصالح الأكثرية ،كما تستهدف أزمة الإندماج وحدة الدولة والتي تبرز من خلال مطالب الأقليات بالإنفصال عن الدولة

**2-2 أزمة الهوية** : ويتعلق بالأساس الشخصي للعضوية في المجتمع السياسي وفي التناقض بين الحس في الإنتماء للجماعة الذي تحدده العوامل النفسية والثقافية ووفقا لمنظور **لوسيان باي** تحدث أزمة الهوية في سياق عملية بناء الأمة ،وذلك عند إعتقاد إحدى الجماعات الثقافية بعدم الإنتماء إلى الدولة ونظامها السياسي ،وتنشأ نتيجة عدم إستطاعة الدولة أداء وظائفها بصورة كاملة ،أي تحويل الدولة لولائهم إلى النظام السياسي المركزي ،ولكون الهوية قائمة في جزء رئيسي منها على إعتبارات جغرافية ذات علاقة بإقليم الدولة ،فإن الأزمة في الهوية قد تتسبب في إنشاء حدود للدولة بصورة تعسفية (**سمية، 2015/2014، الصفحات 69-70**)

**2-3 عدم إستكمال عملية البناء المؤسسي للدولة:** ذلك لصعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وهذا مايبرز حالة التماهي بين كاين الدولة وشخص الحاكم وتحولها إلى أداة في يد نخبة حاكمة معينة تستمد سلطتها على أساس عائلي أو ديني أو ديمقراطي صوري، تمارس القمع للمحافظة على الحكم وضمان إستمرارها في السلطة .

2-4 **تأزم في علاقة الدولة بالمجتمع:** فلجوئها إلى سياسة الإكراه وممارسة القمع على المجتمع وفرض ممارسات وأساليب سياسية وإدارية وإقتصادية وإجتماعية يجعلها عاجزة على المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه وتقه فريسة للحرب الأهلية والنزاعات الداخلية ،ناهيك عن إنتشار الفساد السياسي و الإداري في مؤسساتها .

2-5 **أزمة الشرعية:** حيث تنعكس سلبا على تعزيز العملية الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية، حيث يترتب عنها الإطاحة بالنظام بإستخدام أساليب سلمية أو اللجوء

إلى العنف، فعندما تتزامن أزمة شرعية النظام مع أزمة شرعية الدولة، فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الإجتماعية الممتدة والحروب الأهلية وقد يصل الأمر لحد إنهيار الدولة .

6-2 **مشكلة التخلف:** يعد مشكلة جد كبيرة فعدم القدرة على تحريك عجلة التنمية الإقتصادية من خلال التصنيع، وتحقيق النمو في ظل غياب الموارد يؤدي إلى زيادة الفقر والأمية اللذان يعملان ضد إنتشار الوعي وإضعاف الرغبة في المشاركة السياسية **(الله، 2015/2014، الصفحات 60-62)**.

**المحور الثالث: الإتجاهات النظرية المفسرة لبناء الدولة في إفريقيا "قبل وبعد الحرب الباردة"**

لقد إختلفت الممارسات والنظريات السياسية في بناء الدولة، فمنها ماركز على بناء مؤسسات حكومية تابعة ومخلصة ومستقرة سياسيا، وتفضيل المصالح الجيوسياسية والإقتصادية للشعب على الفئات المحلية، عملا بالواقعية السياسية، ومنها مايحتاج إلى بناء دعم شعبي واسع من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية ونشر الإصلاحات الإقتصادية، ويستند هذا الفكر في بناء الدولة على ليبرالية المنتصر في نظرية بناء الدولة وممارستها .

إنطلق **دافيد إيستون "David Easton"** في كتابه **تحليل النظام السياسي** من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية ،لأن النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة في البيئة الخارجية ،والغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي ،ومن جهة أخرى يركز **جابريل ألموند " Gabriel Almond"** على الجانب العلماني لبناء إستقرار الدولة ،فيربط بين إستقرار النظام وتكفيه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبيرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية " الأنجلو-ساكسونية " وتتميزهذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية محددة ،أما النموذج الإتصالي عند **كارل دويتش " Karl wolfgang Deutsch"**

فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية إتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس ،والدولة هي قرار ونظام ضبط يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ،ومن هنا يتضح أن الدراسة النسقية لبناء الدولة كعملية سياسية تقوم على بناء الشرعية والإستقرار والقدرة والتكامل ،جاءت كردة فعل على الأزمة التي حلت داخل علم السياسة ،لقد إنبعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومتطلبات مواجهتها مع **والت روستو** "Rustow" الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتنموي أي التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية ،فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والإتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات (**جيلالي، 2016، الصفحات 5–7**).

ويمكننا أيضا لتفسير عملية بناء الدولة في إفريقيا بالعودة للمقاربات النظرية المفسرة لأسس نشأة وتكوين الدولة الوطنية وهي كثيرة وسنختار البعض من هذه النظريات على سبيل الحصر لا التمييز من حيث أهمية هذه النظريات وهي :

1- **نظرية التحديث** : التحديث هو ظاهرة إجتماعية لها مؤشراتها ظلت النظرية التقليدية في التنمية مسيطرة طيلة الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الخمسينيات ،ومازالت هذه النظرية تؤثر على العديد من الأوساط الأمريكية وعلى الدوائر العلمية في العالم الثالث وإفريقيا ، وبالتالي فنظرية الدولة الوطنية تقوم حول فكرة محورية هي المقاربة بين نموذج المجتمع التقليدي ونموذج المجتمع الحديث الذي يصور على أنه نمط مثالي يجب أن تحتذى به المجتمعات التقليدية ، فنظرية التحديث تنص على أن السبب في تخلف الدول يرجع لإنطوائها على نفسها وعدم إحتكاكها بالمجتمعات الغربية المتطورة ،ولذلك فإن مزيد من العلاقات المتبادلة بين الدول سوف يحقق مزيد من التقدم ،ولهذا فإن فكرة العالم الذي يقوم على الإعتماد المتبادل وعلى تحقيق المصلحة العامة لجميع الدول ،تعد فكرة أساسية

في فهم أنصار التحليل الوظيفي كجوهر للعلاقات الدولية (**يوسف، 2017/2016، الصفحات 76–78**)

وتقدم نظرية التحديث تحليلا غير مرتبط بطبيعة العلاقات الإقتصادية المفككه وبحالة الهجين بين الأنماط الرأسمالية المتزاوجة في الدول النامية بما فيها إفريقيا ،وترجع حالة التخلف إلى الإرث الثقافي الفكري الديني، ويركز ماكس فيبر على أن الثورة على الكنيسة والمعتقدات الدينية والممارسات التي واكبتها فتحت المجال نحو التطوير والتغيير ،ويرى أن الوعي التاريخي هو أساس تغيير المجتمع وحركة التاريخ فالرأسمالية وكذلك القومية وإعادة تشكيل الدولة وكل أشكال السلطة السابقة على نمط الدولة الأمة نشأ نتيجة تغير في القيم الإجتماعية (**عماني، 2018، الصفحات 159–160**)

بينما يحدد صموائيل هنغتنتون "Samuel philips huntington" ثلاثة مقومات للحداثة السياسية وهي ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، المشاركة السياسية، هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند هنغتنتون والتي تربط بالعوامل التحديثية:

- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية.
- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعا للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط أيضا هذه العملية ببناء المؤسسات
- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.

ولقد فضلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الإجتماعي والإقتصادي في عملية بناء الدولة بالإضافة إلى إعتماد معايير الترشيد: بناء الثقافة السياسية و التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي .

1–ومن ثمة جاءت **المؤسساتية الليبيرالية** الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، أي البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية

التي يقودها السوق، وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية :الإدارة الإقتصادية ،السياسات الهيكلية ،وسياسات الإندماج الإجتماعي ،العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته ويتم تقييم القدرات وفقا لمعياري الهدف والتقنية (**جيلالي، نفس المرجع سابق الذكر، 2016، الصفحات 7–8**)

ومن إنطلاقا من منظور هذه النظرية فعلى المؤسسات الإفريقية إقامة مؤسسات حديثة وعقلانية حيث تحل الفعالية والمنطق العلمي محل القيم التقليدية والنظام العقائدي وتركز أيضا على التغيير في المؤسسة الإفريقية.

2- **نظرية التنمية المستدامة** : أصبح موضوع التنمية السياسية موضوع أساس في نظرية التحديث ،فهي محاولة لخلق الدولة الوطنية التي تتطلب الخضوع والولاء للسلطة المركزية وهي تستبعد بذلك كل الولاءات القبلية والعرقية أو الإستعمارية التي تعرفها المجتمعات النامية بصفة عامة وفي إفريقيا خاصة، فعملية التحديث أو التنمية السياسية تقوم على خلق تكامل بين الولاءات بدلا من إنقسامها وتناثرها في شكل نظم سياسية فرعية .

ومن إنطلاقا من محتوى هذه النظرية فعلى الأنظمة السياسية الإفريقية إتباع الأساليب الغربية في التنمية، وتتعامل بمنظور مفاده أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات ليس لها تاريخ فالمؤسسات الأهلية والثقافة والقيم الإفريقية هي أسباب تخلف هذه المجتمعات ومعوقات للتنمية .

3- **نظرية التبعية** : هي نظرية في مجال العلوم الإجتماعية مفادها أن الفقر وعدم الإستقرار والتخلف في الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال ،غير أن إستحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الإقلاع الإقتصادي الذي حققته دول الآسيوية ،وهي عبارة إستكمال للفكر الماركسي ،وحاولت هذه النظرية تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف والتقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي ،أكد أن الصراع الموجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال والجنوب، أي بين

الدول الصناعية المتقدمة وبين الجنوب أي الدول المتخلفة وليس الصراع بين الشرق والغرب **(شاهر، 2017، صفحة 43)**.

وترى نظرية التبعية أن الإحتكاك بالثقافة الغربية من أجل التنمية كان موجودا ومازال ولكنه لم يفرز التطور المطلوب ،وإنما أدى تكريس التخلف وأدى هذا الإحتكاك أيضا إلى ظهور نمط من التغير وهو التخلف ،ويرجع السبب إلى أن العلاقة بين الدولة المتخلفة والدولة الرأسمالية ليست قائمة على تكافؤ في القوة ،ومن هنا ظهر في العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع تمثل في وجود المركز الذي يتضمن الدولة الرأسمالية الغربية ،ومن جهة أخرى هناك الدولة التابعة للمركز،ويتأثر بناء الدولة في إطار التبعية بالبناء الإجتماعي ويؤثر فيه ،غير أن مايميز هذه العلاقة أنها غير مباشرة ولايمكن لهذه العلاقة أن تحقق تكاملا بين الدولة والمجتمع ،فالبناء الإجتماعي في هذه الحالة تشكل بدافع من الظروف الخارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف **(يوسف، ،نفس المرجع السابق الذكر، 2017/2016، الصفحات 76–82)**.

إن الهيمنة على الدولة في إفريقيا لاتمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة، وإنما تمارسها طبقة بورجوازية بيروقراطية تستغل سيطرتها على الدولة، فالدولة الإفريقية لاتخضع حقيقة لسيطرة القوى الوطنية بل لوكلاء الرأسمالية العالمية التي تحدد سياساتها .

فصلت نظرية التبعية في التبعية وقدمتها سببا مباشرا للتخلف وقدمت أفقا للحل متمثلا في فك الإرتباط ،لقد مزجت إشكالين هما التخلف كنقيض للتنمية والتخلف كتحصيل لانتقاص السيادة الوطنية عبر التبعية الإستعمارية والدور السلبي لرأس مال الدولي المعولم ،وقد حاولت هذه النظرية البحث عن بدائل داخلية من جماعات وطبقات وأيديولوجيات وبشكل خاص الدولة ،يفترض فيها أن تؤمن إعادة إنتاج الآليات الإقتصادية الأسياسية الخارجية محليا **(عماني، نفس المرجع سابق الذكر ، 2018، الصفحات 160–162)**،وهو مايتجسد بشكل جلي في إفريقيا التي وجدت نفسها تعيش في قالب دولاتي فصل بمقاس غربي لايتلائم مع الجسد الإفريقي الثري بالتنوع والتعدد.

4- **نظرية الديمقراطية** : ظهرت في حقبة مابعد الحرب الباردة يرى أنصارها أنه لايمكن تطبيق الديمقراطية في الدول الفقيرة ،إنطلاقا من حداثة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ،حيث أن عملية التحول الديمقراطي عملية شاقة وطويلة ترتبط أساسا بالإستقرار، حيث لايمكن أن تتحقق في دولة ضعيفة تحمل في طياتها إرث إستعماري .

5- **نظرية التعددية الثقافية** :هي نظرية وسياسية في التعامل مع التنوع الثقافي ،تستند لفكرة إقتسام السلطة مابين الجماعات الثقافية في مجتمع ما ،على أساس المساواة والعدالة ،وقد إهتم أنصار هذه النظرية وأهمهم **سيدني فيربا** الذي جاء بنماذج للثقافة السياسية والدور الذي تلعبه الهوية الثقافية (لغة .عرق .دين .إثنية ) في التفاعل الإجتماعي والثقافي ،وفي توزيع الموارد ،بل وفي المجازر البشرية التي تفاقمت في التسعينيات من القرن الماضي في إفريقيا ومازالت مستمرة دوما مثل مجازر روندا 1994،جمهورية إفريقيا الوسطى 2014 فلا يختلف إثنان على فكرة أن أهم أسباب الصراع وعدم الإستقرار السياسي يعود لأسباب عرقية (**مدوني، نفس المرجع سابق الذكر، 2015/2014، صفحة 119**).

إقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات : حسب شلبي فهو يركز على أكثر العمليات تعقيدا في النظام السياسي وهو منظور للتفاعل السياسي يستوعب مجموعة من المدارس المتعددة ،وتعد علاقة الدولة بالمجتمع، مركزية لفهم ديناميكيات الحياة السياسية في إفريقيا ودول العالم الثالث جميعا ،فهناك تفاعل وصراع ومنافسة على القوة والمعايير بين الدول ،وتصنع القرارات ليس بواسطة القادة السياسيين والموظفيين الرسميين للدولة فقط وإنما أيضا بواسطة فاعلين خارجيين ،وبهذا يمكننا ندرك جيدا المعنى والدلالة والتوجه بالنسبة إلى مختلف الأنماط التي تطورت في إفريقيا (**شلبي، 2010**).

**خاتمة :**

نخلص من خلال ماتطرقنا إليه لجملة من النتائج أهمها أن عملية بناء الدولة الوطنية تعرف شكلين رئيسيين ،البناء الداخلي للدولة الوطنية وفق النموذج الغربي الذي إعتمدته الدول مباشرة بعد إحرازها على الإستقلال، وهناك البناء الخارجي للدولة الوطنية الذي يتعلق بتدخل القوى الأجنبية في دول منهارة أو فاشلة لإعادة بنائها وفق المنظور الغربي تحت ريادة الولايات المتحدة ،لكن يكمن الهدف الأساسي من وراء هذه السياسات خدمة المصالح الرأسمالية الغربية وجعل من الدول النامية تابعة لها،كما أن السياق التاريخي لبناء الدولة في إفريقيا لعب دورا محوريا في حالة اللاأمن و إنعدام الإستقرار السياسي الذي تشهده القاره ،حيث أصبحت الدولة في إفريقيا تشكل حاجزا أمام كل أنواع التحديث والتطور ،تشهد دول مابعد الإستقلال في إفريقيا حالة من التأزم، ظاهرة جليا من خلال المواجهات بين القادة السياسيين والشعب والفساد وسوء تسيير الشأن العام والحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية (موريتانيا ،مالي ...)،والمجازر واللاجئين وغيرها من التفككات الواضحة للعيان ،الدولة في إفريقيا هي نتاج إستعمار وليست نتاج مجتمع ،حيث ساهم الإرث الإستعماري بروز الأزمات مرتبطة أساسا بالتعدد الهوياتي والإثني للمجتمعات، وتوزيع الغير العادل للثروات وشرعية الحكم ،هذه الأزمات كلها رافقت الخطوات الأولى لبناء الدولة الحديثة في إفريقيا وصارت تهدد وجودها وإستمرارها ،كما تلعب الجغرافيا الحدودية دورا بارزا بتصدير التهديدات التي تسبب أزمة الفشل الدولاتي ،في ظل أنظمة هشة وسياسة تقليدية مرتكزة على إعتبارات ماتحت دولاتية وأهم نتيجة هي كون مستقبل إفريقيا مربوط إرتباط وثيقا بمستقبل الدولة فيها.

## قائمة المراجع العربية

1. اسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي. (2004). **معجم مصطلحات عصر العولمة**. القاهرة: لدار الثقافة للنشر .

2. بادود، سمية. (2015/2014). بناء الدولة في المجتمعات الطائفية "مقارنة بين الهند وباكستان". مذكرة مكملة للمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

3. بلقاسم ، مربعي. (2015/2014). آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة " دراسة في النموذج الماليزي ". مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

4. بن صالح ،عبد الله. (2015/2014). عملية بناء الدولة في مالي " دراسة تقويمية ". مذكرة مكملة لمتطابات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، الجزائر .

5. جميلة ،سي يوسف. (2017/2016). إشكالية تكوين وإستمرارية الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل النزاعات العرقية " دراسة حالة السودان وإيثيوبيا . أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3،الجزائر.

6. شاهد، إسماعيل شاهر. (2017). **دراسات في الدولة و السلطة والمواطنة**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية.

7. علي ،مدوني. (2015/2014.). قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها . أطروحة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

8. فخر الدين ،ميهوبي. (2014). **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي "دراسة في تطور دولة مابعد الإستعمار** . الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية.

9. فرنسيس، فوكوياما. (2007). **بناء الدولة "النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين** " ترجمة :مجاب الإمام. الرياض : العبيكان للتوزيع والنشر .

10. لمياء ،عماني. (2018،سبتمبر). قراءة في عوامل بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية . مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، (العدد 11)، 159-160.

11. محمد أمين ،بن جيلالي. (2016). **بناء الدولة "المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن** . مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية .

12. محمد شلبي. (2010). إقتراب إطار عمل التفاعلات السياسية متعدد المتغيرات والمستويات. الجزائر: محاضرة ألقيت على طلبة الماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات إفريقية. جامعة الجزائر.

13. محمد فايز فرحات. (2015). **الإحتلال وإعادة بناء الدولة "دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغنستان والعراق** ". لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية .

14. محمد نسيب أوجون ومراد أصلان. (2014). **دراسات عالمية " نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط منظور دستوري حول العراق وأفغانستنان** . أبوظبي : مركز الإمارات االدراسات والبحوث الإستراتيجية.

15. ميلود عامر حاج. (2014). **بناء الدولة وإنعكاساته على واقع الدولة القطرية العربي**ة . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

## قائمة المراجع الأجنبية

1. D.Frasner, S. (n.d.). *Carlos pascual,Addressing State failur,foreing affairsVol84,N4*. Retrieved from www.nps.edu/csrs/Ressources/SCR/Foreing20affairsfinal.pdf.july/.
2. Lake, D. (2010). the practice and theory of us state building . *journal of intervention and state building* .